مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 02، السنة 2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 105 إلى: 133

الاستثمار السياحي وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر

Tourism investment and its impact on sustainable development in Algeria

تاريخ الاستلام: 27-10-2021 تاريخ قبول النشر: 03-11-2021

نادية بولحبال*، جامعة الجزائر3
البريد الإلكتروني: boulahbel.nadia21@gmail.com

Abstract :

This study aimed to address a very important subject related to sustainable development, which relies on tourism investments, as it aimed to reveal the impact of tourism investment on sustainable development in Algeria, where sustainable development extends to and aspects environmental, it is a balanced and flexible development. It takes the human being as a tool and an objective, and its criterion is social well-being which expresses the degree of satisfaction of the basic needs of the population. The study used the descriptive approach because it dealt with the analysis of the study axes, which is the nature of tourism investment and sustainable development in Algeria.

Keywords : Investment; Tourism investment; Sustainable development; Sustainable tourism development.
JEL Classification Codes: …, …, … (See : https://www.aeaweb.org/econlit/jelCodes.php)

* - المؤلف المراسل

مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 02، السنة 2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 105 إلى: 133

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوعا بالغ الأهمية يتعلق بالتنمية المستدامة المعتمدة على الاستثمار السياحي في الجزائر، حيث تمتد التنمية المستدامة إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إنها تنمية متوازنة مرنة، تتخذ من الإنسان أداة وهدفا، ومعيارها هو الرفاه الاجتماعي الذي يعبر عن مدى إشباع حاجات أفراد المجتمع الأساسية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تناولت تحليل محاور الدراسة وهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار ؛ الاستثمار السياحي؛ التنمية المستدامة؛ التنمية السياحية المستدامة.

تصنيف JEL:.....

مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 02، السنة 2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 105 إلى: 133

مقدمة:

تحظى السياحة في الكثير من الدول باهتمام كبير إذ تقتصر أهميتها على كونها مصدرا أساسيا من مصادر الدخل الوطني، بل أصبحت تعتبر أكبر صناعة في العالم لما حققته من نتائج معتبرة من حيث التدفقات والإيرادات ومن حيث مناصب الشغل التي استحدثها بصورة مباشرة وغير مباشرة، لارتباطها بالعديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن مقدار المداخيل المالية التي تحققها غالبا ما تستخدم كمؤشر لقياس مدى تقدم الدول. ويعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً وتطوراً، مما جعل بعض المفكرين يعتبرونه كقطاع صناعات ثقيلة متأثرا بالتطور الصناعي والتكنولوجي.

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية في دفع عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد وهو الطريقة الناجحة لإنشاء مضاعفة الثروات، حيث يختلف دافع اتخاذ قرار الاقدام على استثمار جديد وفقا للجهة التي تملك رأس المال المستثمر، فإن الدافع للاستثمار الخاص يكون عادة ربح ممكن، أما الاستثمار العام فغالبا ما يتحرك بدوافع وأسباب متعددة أهمها العامة ويكون عامل الربح واحد منها.

وتعد المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جلبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، حيث أن الاستثمار السياحي تتعدد مجالاته مثل: أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج، أماكن الترفيه والترويج، المراكز الرياضية والمطاعم،...الخ.

كما يتطلب تطور السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، حيث لابد من دراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وينتج عن الخطط والبرامج السياحية للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز عناصر الجذب السياحي.

والجزائر تتمتع بموارد سياحية متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف المواقع الجغرافية، بالإضافة إلى التراث الثقافي التاريخي والحرفي، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة أنواع للسياحة في الجزائر، وهذا ما جعل منها منطقة سياحية متعددة الأقطاب واحتلال مكانة مرموقة ضمن التصاميم الوطنية التي تعمل على إظهار هذه الموارد.

في ظل بيئة متسمة بالمتطلبات والتحديات ومن أجل تحسين القطاع السياحي كما وكيفا في إطار مبادئ التنمية المستدامة، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **ما هو واقع الاستثمار السياحي وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر؟**

1. مدخل إلى الاستثمار السياحي:

يعد الاستثمار السياحي أحد أهم مجالات الاستثمار التي تلقى اهتمام كبير من قبل رجال الأعمال، نظرا لخصوصية وطبيعة النشاطات التي يشملها قطاع السياحة والتي تشكل صناعة مستقلة بحد ذاتها تعرف بصناعة السياحة.

1.1 تعريف الاستثمار السياحي:

تعرف السياحة بأنها الصناعة العالمية المتكاملة للسفر والإقامة والمواصلات وسائر المكونات الأخرى شاملة للتأسيس والدعم، والتي تخدم وتشبع احتياجات ورغبات المسافرين، كما تعرف أيضا بأنها مجموعة من الأنشطة والخدمات والصناعات التي تتكون منها خبرة السفر، والتنقل والمواصلات ومؤسسات الطعام والشراب والمحلات ووسائل التسلية وتيسيرات الأنشطة، وخدمات الضيافة الأخرى المتاحة للأفراد أو المجموعات التي تسافر بعيدا عن موطنها الأصلي، ويشير ذلك إلى اعتبار صناعة السياحة منظومة متكاملة من العلاقات التي تحتاج إلى رؤية سياسية واقتصادية

واجتماعية وقانونية تساهم في تفعيل هذا القطاع الحيوي وإبراز دوره في زيادة مصادر الدخل.

وتعد السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية تطورت عبر الزمن، وازدادت أهميتها نتيجة التطور العلمي والتقني الحديث، وخصوصا في المدة الأخيرة المتمثلة بتطور وسائل الاتصال والمواصلات، إذ تقاربت البلدان المختلفة وزادت شدة الاتصال الحضاري فيما بينها، فضلا عن الشعور المتزايد لدى جميع الناس بالحاجة الى السياحة طلبا للراحة والمتعة وزيادة المعرفة، وتشمل السياحة عددا من الأنشطة (السياحة الدينية والحضارية والثقافية والصحية والترفيهية وغيرها).

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية. ولقد أوضح أحد الاقتصاديين أن "التحول الحاسم في حياة المجتمعات لا يبدأ مع احترامها للثروة، ولكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الاستثمار المنتج، ومن ثم ما يترتب على ذلك من ثروة"[1].

وتعدد تعاريف الاستثمار السياحي، فعرف على أنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حالي والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر"[2].

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة على أنه "التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنما القواعد المرشدة في مجال إدارة بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية

[1] صليحة عشي، (2011)، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 62.
[2] موفق عدنان وعبد الجبار الحميري، (2008)، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 19.

والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[3].

استنادا إلى هذه التعاريف، يمكن تحديد مميزات الاستثمار السياحي على النحو التالي[4]:

- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول.
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي، لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وغالية الثمن وبالعملة الصعبة.
- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية والرأسمالية.
- فترة استرداد رأس مال المشروع تكون طويلة.
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل.
- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها، فلابد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.

2.1 أهمية الاستثمار السياحي:

إن السياحة إحدى أهم صناعات العالم الرئيسية في الوقت الحالي، إذ فاقت في معدلات نموها معدلات نمو الزراعة والصناعة، كما تجاوزت أهميتها جميع الصناعات التحويلية التقليدية والخدمات من حيث المبيعات والعملات وجلب العملات الصعبة (عدا تجارة البترول)، وفاقت ايراداتها العالمية الناتج المحلي الاجمالي لأي من دول العالم عدا الولايات المتحدة واليابان. وقد دفع تراجع التصنيع وتزايد نفقاته في معظم الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى الاهتمام الكبير بالتنمية السياحية بوصفها مجالا حيويا ومهما لتوليد فرص العمل، فضلا عن جلب النقد

[3] رعد مجيد العاني، (2008)، **الاستثمار والتسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 19.
[4] نفس المرجع.

الأجنبي، إذ أكدت منظمة السياحية بوصفها مجالا حيويا ومهما لتوليد فرص العمل، فضلا عن جلب النقد الأجنبي، كما أكدت منظمة السياحة العالمية على أداء قطاع السياحة القوي في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل حيث تزايد عدد السياح الدوليين بنسبة 5% في عام 2015 وترأست أوربا قائمة أكثر القارات استقبالا للسياح بسبب ضعف اليورو مقابل الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى، إذ بلغ عدد السياح القادمين إليها 609 مليون شخص مقارنة مع أعداد السياح عام 2014 والذي بلغ 29 مليون سائح. كما احتلت آسيا المركز الثاني لتستقبل 277 مليون سائح مقارنة مع أعداد السياح عام 2014 والذي بلغ 13 مليون سائح، واحتلت الأمريكيتان المركز الثالث إذ بلغت زيادة أعداد السائحين 9 ملايين مقارنة بالعام 2014 ليصل عددهم إلى 191 عام 2015. أما منطقة الشرق الأوسط فقد زاد عدد السياح بنسبة 3% مقارنة بالعام 2014. وعليه فإن صناعة السياحة تمتاز بقدرتها العالية والخاصة على بعث سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية والاستثمارية في الاقتصاد الوطني بسبب امتداد آثار الطلب السياحي إلى العديد من السلع والخدمات في القطاعات المختلفة والتي تزيد في بعض الأحيان عن 140 نشاطا وصناعة فرعية، وهذا ما يؤكد الفعالية الاقتصادية التي يمتاز بها النشاط السياحي، إذ يعد وعلى الأخص في الدول السياحية المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني ويبعث النشاط فيه ويعمل على تحقيق التنمية[5].

إن الاستثمار السياحي في الثروة السياحية الحضارية والطبيعية فضلا عن الاستثمار في مجال الخدمات والتسهيلات السياحية ستكون له منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية على النطاق المحلي، وقد تميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة، مما جعل الكثير من البلدان تهتم بالاستثمار السياحي نظرا لمزاياه الايجابية المتعددة في المجالات المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية)، وقد أصبحت

[5] مثني طه الدباغ واسماعيل محمد علي، (2000)، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ، الأردن، ص 15.

السياحة ذات أثر فاعل في دعم الاقتصاد العالمي وتنشيط حركة الاستثمار، مما أدى إلى إيجاد فرص عمل جديدة متزايدة سنويا. ويقصد بالاستثمار السياجي توظيف الأموال والمدخرات في إقامة مشروعات عن طريق توظيف المدخرات في شراء أو إنتاج معدات وآلات وأجهزة ومبان، أي استخدام تلك المدخرات في زيادة الطاقة الإنتاجية، إذ تعمل هذه الطاقة الانتاجية على توفير المزيد من الخدمات لأفراد المجتمع والدولة[6]. ويتمثل الاستثمار السياحي في اقتصادات السياحة بتقييم المشروعات أو دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات من حيث التوقعات لكل من النفقات والإيرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد. كما يعرف الاستثمار السياحي بأنه الأموال الموظفة في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، وتشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسة لصناعة السياحة التي يمكن إجمالها في محورين رئيسين هما[7]:

– **الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية:** والتي تعرف اصطلاحا بالخدمات السياحية والتي تضم الاستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية (خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية، خدمات النقل وخدمات الاتصالات).

– **الاستثمار في مجال الثروة السياحية:** ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في مواقع التراث الثقافي ومواقع التراث الطبيعي.

---

[6] عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني وكباشي حسين قسيمة، (2008)، **الاستثمار السياحي في محافظة العلا**، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، المملكة العربية السعودية، ص 16.

[7] نفس المرجع، ص 17.

3.1 محددات الاستثمار السياحي:

أما بالنسبة لمحددات الاستثمار السياحي والتي من شأنها إعاقة نمو الاستثمار السياحي فهي[8]:

- انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.
- انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحة لدى الأجهزة السياحية والمواطن.
- ارتفاع درجة المخاطرة.
- عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- ضعف الاستراتيجية التسويقية المتبعة.

2. الاستثمار السياحي كمحدد للتنمية المستدامة:

أصبحت التنمية المستدامة في عصرنا الحالي الشغل الشاغل لمعظم دول العالم، مما يستلزم إيجاد سبل إستراتيجية أكثر فعالية لتحقيقها في ظل احترام مبادئها الأساسية، ولهذا يقتضي الأمر تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة ضمن سياسات علمية تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي تساهم بشكل ملحوظ في دفع عجلة التنمية بمختلف أبعادها، حيث أن خصوصية ظاهرة السياحة وتعدد مجالات الاستثمار السياحي وعلاقتها بالتنمية المستدامة أصبحت كثير الاهتمام من قبل علماء الاقتصاد والاجتماع كونها تمثل مطلبا اجتماعيا واقتصاديا في غاية الأهمية.

[8] رعد مجيد العاني، المرجع السابق، ص 20.

1.2 مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها "مجموعة منسقة من العمليات المتشاركة للتحرك بشكل مستمر في مجالات التحليل والنقاش والتخطيط وتعبئة الموارد والتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المشتركة"[9].

تعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[10].

بينما ركزت هيئة الأمم المتحدة في بيان شهر أيلول لعام 2000 على تعريف التنمية على شكل "لا تدخر جهداً في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر المدقع، ولا يتم هذا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية، والنجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الصالح الراشد في كل بلد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، باعتبارها وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولتحفيز التنمية المستدامة فعلا"[11].

من خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة، يتبين بأنه مفهوم معروف للتطور والنمو الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي فهو يربط الإنسان بموارده البيئية، وإيجاد فرص للعيش الكريم للأجيال الحالية والأجيال القادمة، فكانت التنمية المستدامة التي تهتم بتطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية فحسب بل بتلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة.

---

[9] عبد القادر دحمان، (2014)، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 34.

[10] ريدة ديب وسليمان مهنا، (2009)، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، سوريا، ص 287.

[11] محمد الطاهر قادري، (2013)، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 56

1.1.2 المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

وتشكل المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة المقومات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، وفقا لما ذكرته الأمم المتحدة يمكن إجمالها على الشكل التالي[12]:

- السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الالتزام التام بالقانون وتطويره وبمساندة حكم القانون والعملية الديمقراطية.
- تحقيق أهداف إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للألفية والتي تعتمد على تنفيذ النظم القانونية الوطنية والدولية التي تم وضعها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- في ما يتعلق بالقانون البيئي، توجد ضرورة لإيجاد برنامج عمل متضافر ومتواصل يركز على التعليم والتدريب ونشر المعلومات، بما في ذلك المنتديات القضائية الإقليمية ودون الإقليمية.
- ضرورة التعاون بين أعضاء الهيئات القضائية والمشاركين في سير الإجراءات القضائية داخل المناطق لضمان الامتثال للقانون وتطويره وإنقاذه.

2.1.2 خصائص التنمية المستدامة:

إن أهم ما يميز التنمية المستدامة بأنها تسعى لتحقيق التوازن بين الجانب البشري والطبيعي، وكذلك بين كل من الجانب الاجتماعي والاقتصادي. ومن خلال ما توصلت إليه الدراسات والمؤتمرات من تعريفات للتنمية المستدامة فقد تم صياغة بعض خصائصها، ونذكر أبرزها[13]:

---

[12] هلا محمد خير جبر بركات، (2017)، **أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة: حالة المنظمات الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، ص 66.

[13] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، (2007)، **التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، ص 58.

– التنمية المستدامة فلسفة تنموية تتركز إستراتيجياتها على المدي البعيد، أي أن مجموعة الأعمال المندرجة تحت بند التنمية لابد وأن تحدث على فترة زمنية تقاس بالأجيال، وبذلك حتى نحصل على تنمية مستدامة حقيقية لابد وأن تنفذ أنشطتها على مدى فترة زمنية لا تقل عن جيلين، أي بين فترة زمنية تتراوح بين 20–25 سنة.

– تتدرج أنشطة التنمية المستدامة تحت مستويات متفاوتة (عالمي، إقليمي، محلي).

– التنمية المستدامة عملية تنموية شاملة، فهي لا تركز على نمط تنموي واحد بل قد تشمل عدة أنماط ومجالات كالمجال الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والبيئي والثقافي.

– مراعاة التفسيرات والمفاهيم المتعددة حول التنمية المستدامة وكذلك آليات التطبيق كما حدد باربير (Edward Barbier) أربع سمات مختلفة للتنمية المستدامة وهي كالآتي[14]:

- التنمية المستدامة أكثر تعقيدا من مفهوم التنمية، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الطبيعي والاجتماعي في التنمية.
- يتوجه تركيز التنمية المستدامة نحو أكثر الطبقات فقرا، لذلك فإنها تهدف للحد من ظاهرة الفقر.
- تعني التنمية المستدامة بتطوير الجانب الفكري والحضاري والثقافي للمجتمعات.
- تتميز عناصر التنمية المستدامة بتداخلها وترابطها، لذلك لا يمكن فصلها عن بعضها البعض أو تناول جانب وإهمال الآخر.
- ضرورة التعاون بين أعضاء الهيئات القضائية والمشاركين في سير الإجراءات القضائية داخل المناطق لضمان الامتثال للقانون وتطويره وإنقاذه.

[14] هلا محمد خير جبر بركات، المرجع السابق، ص 68.

3.1.2 أبعاد التنمية المستدامة:

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة أبعاد متعددة ومتداخلة فيما بينها، وإن تحقيق التكامل والانسجام بين هذه الأبعاد يساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وسنتطرق لهذه الأبعاد كما يلي[15]:

– **البعد الاقتصادي:** ويقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد وتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، حيث يتمحور البعد الاقتصادي حول حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، ومسؤولية البلدان المتقدمة عن معالجة التلوث، وكذلك تقليص تبعية البلدان النامية، وكيفية تحقيق المساواة في توزيع الموارد، وتقليص الانفاق العسكري، وإيقاف استغلال الموارد الطبيعية بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، والسعي لتوظيف الموارد الطبيعة في تحسين الحياة النوعية للأفراد.

– **البعد الاجتماعي:** ويتناول هذا البعد عملية الحد من البطالة وكيفية تحقيق المساواة والعدالة ألاجتماعية وإيقاف التفرقة التي تقف حاجزا دون ممارسة المرأة لحقوقها، ويبحث أيضا في موضوع تقليص الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء.

– **البعد التكنولوجي:** يهتم هذا البعد بضرورة تطبيق التقنيات الحديثة والمتطورة والتي تحد من التلوث الذي قد يلحق بالبيئة، وكذلك السعي للحد من انبعاث الغازات السامة وحماية طبقة الأوزون[16]، بالإضافة إلى التركيز على جانب البحث العلمي لإيجاد حلول تكنولوجية حديثة واعتماد أساليب حديثة تتوافق مع تحقيق الاستدامة، ومن خلال خلق

---

[15] عبد السلام، (2006)، **أبعاد التنمية المستدامة**،
http://www.acewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305, consulté: 12/03/2021.

[16] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، المرجع السابق، ص 78.

قدرات علمية جديدة وتحسين المستوى المعرفي[17]. وتماشيا مع مفهوم الاستدامة الذي يركز على التطور الدائم والاستمرارية فإن ما يناسبها من قيم تكنولوجية لابد وأن تتصف أيضا بالتجديد والبحث العلمي المستمر.

وعند السعي لتحقيق تنمية مستدامة، فإنه يجدر التركيز على النقاط التالية وتناولها بجدية ووضعها ضمن قائمة الأولويات[18]:

- أن لا يشكل البعد التكنولوجي عبئا على إمكانات الدول سواء المادية أو الطبيعية.
- أن تسعي العملية التنموية لتحقيق استدامة على المدي الزمني البعدي وكذلك القريب.
- أن لا تتعارض التكنولوجيا المستخدمة مع السلامة البيئية.

– **البعد البيئي:** بات الاهتمام بالجوانب البيئية أحد أهم الركائز الأساسية للتنمية، إذ أصبحت الشركات تقوم بإعداد الخطط الإستراتيجية المناسبة للحد من الآثار السلبية البيئية الناجمة عن عمليات الإنتاج في الشركات والتي قد تؤثر على البيئة ومواردها الطبيعية. وقد عرفت البيئة وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في مدينة ستوكهولوم عام 1972 بأنها مجموع الموارد المادية والاجتماعية الطبيعية المحيطة بالإنسان واللازمة لإشباع حاجياته[19]. ويتناول هذا البعد كيفية المحافظة على الموارد البيئية والاستخدام المستدام لها، وأخذ الحيطة عند استخدام المبيدات الحشرية لما لها من

---

[17] رعد حسن الصرن، (2001)، **نظم الادارة البيئية والايزو 14000**، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع ، سوريا، ص 87.

[18] هشام سالم الربيعي، (2004)، **أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة ،لى بلدان الاسكو**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 43.

[19] الطاهر خامرة، (2007)، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص 88

أثر ضار على البيئة والغطاء النباتي، والاهتمام بالمصادر المائية وتحسين كفاءة الشبكات المائية، ورسم الخطط التي تهدف إلى وضع حد لظاهرة الاحتباس الحراري.

2.2 مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

لقد ارتبط مفهوم الاستدامة بالسياحة كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى وبات هذا المصطلح شائع الاستخدام في كافة المجالات.

وعرف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية"[20].

ويمكننا الاستناد إلى تعريف منظمة السياحة العالمية للتنمية السياحية المستدامة "التنمية السياحة المستدامة هي التي تلبي احتياجات السياح الحاليين والمناطق المضيفة بحماية وتعزيز الفرص للمستقبل. ومع توخي أن يؤدي ذلك إلى إدارة جميع الموارد بطريقة تمكن من الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على السلامة الثقافية والعمليات الايكولوجية الأساسية والتنوع البيولوجي ونظم دعم الحياة"[21].

---

[20] ياسر عوض عبد الرسول، **معوقات التنمية المستدامة في مصر وآثارها الاقتصادية** ، ص 9، law.tanta.edu.eg/files/, consulté: 15/03/2021

[21] Lucian Cernat et Julien Gourdon, (2007), **La notion de tourisme durable est elle durable?**, Conférences des Nations Unies sur le commerce et développement, Nations Unies, New York et Genève, p 01.

مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 02، السنة 2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 105 إلى: 133

1.2.2 مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة:

تتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط الآتية[22]:

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستوى المعيشي.
- تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول.
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الاقتصاد.
- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرص الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفية وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.

[22] عبد الله عياشي، (2016)، **إستراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة ـ حضيرة الطاسيلي بولاية إليزي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 79.

2.2.2 آثار السياحة على التنمية المستدامة:

العلاقة الوثيقة والمباشرة بين السياحة والتنمية المستدامة تخلق وضع حساس، حيث يمكن أن تكون السياحة مضرة للغاية ولكن أيضا إيجابية للغاية بالنسبة للتنمية المستدامة.

- **الآثار الايجابية:**

- السياحة تلعب دوراً هاماً وأساسيا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لما تحققه من إيرادات سياحية وبالخصوص للدول التي تتميز بكونها بلد سياحي[23].
- القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل القطاعات الأخرى التي تجهزه[24]، وفي هذا الصدد وفر القطاع السياحي أكثر من 100 مليون وظيفة بشكل مباشر يزداد هذا الرقم إلى 300 مليون وظيفة.
- خلق فرص العمل ضروري للحد من الفقر، حيث يوفر قطاع السياحة فرص العمل والوظائف للعمال ذوي المهارات المحدودة لاسيما الفقراء منهم والإناث والشباب، وبالتالي تمثل السياحة ملاذا لهم من البطالة والفقر.
- تعد السياحة مصدرا رئيسيا لإيرادات النقد الأجنبي للحكومات.
- إضفاء قيمة اقتصادية ملموسة للموارد الطبيعية والثقافية، يمكن أن تترجم مباشرة (نفقات الزائرين)، تستخدم في زيادة الدعم لأجل صيانتها من قبل المجتمعات المحلية.

---

[23] ملال ربيعة، (2015)، **النمذجة الإحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 175.

[24] عبد الرازق مولاي لخضر، خالد بورحلي، (2016)، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع4، ص 68.

وعلى العكس مما سبق، يمكن للسياحة[25]:

- أن تضع ضغط مباشر عل النظم الايكولوجية الهشة، مما يتسبب في تدهور البيئة المادية وتعطل للحياة البرية.
- أن تمارس ضغوطا كبيرة على المجتمعات المضيفة وتؤدي إلى تفكك المجتمعات التقليدية.
- أن تكون مساهما كبيرا في التلوث المحلي والعالمي.
- أن تؤدي إلى التنافس على استخدام الموارد الشحيحة ولا سيما الأراضي والمياه.
- أن تكون مصدر ضعيف وغير مستقر للدخل، كما أنها غالبا ما تكون حساسة جدا للتغيرات الفعلية أو المتوقعة للظروف البيئية والاجتماعية للوجهات السياحية.

3. المناخ الاستثماري في الجزائر:

إن تحسن الأوضاع الاقتصادية للدولة عامل مهم لجب المستثمرين[26]، وقد حقق الاقتصاد الجزائري أداءات معتبرة سنة 2011 بالرغم من سياق الأزمة المالية الدولية حسب ما ورد في تقرير لمجمع اكسفورد للأعمال[27]، حيث أوضح التقرير أن ارتفاع عائدات الصادرات ناجم عن المحروقات، كما عرف الناتج المحلي الخام للجزائر ارتفاعا بنسبة 2.9% سنة 2011 بفضل ارتفاع أسعار النفط الذي مول برنامج طموحا للاستثمار العمومي في المنشآت القاعدية والصناعة المحلية.

---

[25] Suchi Dubey, (2014), **Gérer le tourisme en tant que source de revenus et directs étrangers afflux d'investissements dans un pays en développement: L'expérience Jordanienne**, International Journal de Recherche Universitaire en Economie and Management Sciences, vol. 3, n ° 3, p 24.

[26] التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2003)، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت.

[27] يحياوي إلهام وبوحديد ليلي، (2017)، **آليات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، الملتقي الدولي حول **آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة**، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، يومي 6 و7 ديسمبر، ص 4.

وأشار التقرير إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي الذي يراهن على استمرار ارتفاع الناتج المحلي الخام بنسبة 3.3% سنة 2013، وأن الجزائر ركزت جهودا سنة 2011 للاستفادة من ارتفاع عائدات المحروقات بقصد تنويع اقتصادها.

كما أكد التقرير أن مخطط الاستثمار الخماسي للفترة (2010–2014) تضمن غلافا ماليا قدره 222 مليون أورو، يهدف إلى تشجيع تطوير المؤسسات المحلية، لاسيما من خلال المساعدات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المنشآت القاعدية للنقل وتوزيع المياه، بالإضافة إلى المشاريع في قطاع التعليم والسكنات الاجتماعية.

وأشار التقرير أيضا إلى توجه التضخم في الجزائر نحو الارتفاع خلال الفترة (2008–2010)، حيث انتقل من 4.9% سنة 2008 ليحقق ذروة بنسبة 5.7% سنة 2009، وأنه بسبب المستوى المتزايد للتكاليف العمومية فإن التضخم يبقي خطراً محتملاً، حيث أشارات التقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي إلى أنه سيرتفع خلال السنوات المقبلة.

ونجم عن ارتفاع أسعار الخام زيادة في الفائض التجاري الجزائري، الذي بلغ 12.82 مليار أورو بين جانفي وسبتمبر 2011 مقابل 10.64 مليارات خلال نفس الفترة من سنة 2010، أي ارتفاع بنسبة 20.4%، والجزائر التي تعرف ديونها الخارجية انخفاضا، ومع ادخار وطني يقدر بـ 50% من الناتج الداخلي الخام، أي أنها عرفت كيف تبني قواعد متينة لدعم مستقبل نموها.

وعلى الرغم من ارتفاع الامكانات وزيادة نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر لإنتاجها المحلي الاجمالي من 4.2% إلى 6.6% (من 0.9 إلى 1.8 مليار دولار) سنة 2004 و2006 على التوالي[28]، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية كانت جد متواضعة، ويرجع ذلك إلى اقتصارها على قطاع النفط وتباطؤ عملية الإصلاح في

[28] تقرير الاستثمار العالمي، (2006)، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، الاونكتاد، واشنطن، ص 6.

القطاع الصناعي الذي عرف سيطرة القطاع العام، وضعف مؤشر الأداء العام للأعمال، حيث كشف تقرير الأعمال الصادر عن هيئة التمويل الدولية عن تقسيم سلبي لمناخ الأعمال والظروف المحيطة به، نظرا لتعدد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها[29].

وتوضح مؤشرات التقرير، أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يحقق تقدما كبيرا في مجال توفير شروط استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية، حيث احتلت المرتبة 136 سنة 2006، مما انعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار الأجنبي متواضعا.

ارتقت الجزائر بسبعة مراكز في تصنيف مناخ الأعمال والاستثمار، حيث احتلت الصف 156 سنة 2016، وهي المرتبة التي لا زالت تترجم مدى تأخر الجزائر في مسارات الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رغم تحقيقها تقدما ملحوظا مقارنة بالتصنيف المالي والدولي الأخير، الذي تواجدت فيه ضمن المرتبة 163 سنة 2016، وكشف تقرير القيام بالأعمال الصادر عن مؤسسة دوينغ بيزنس 2017 للبنك العالمي عن مدى تأخر الجزائر في مجال الاستثمار، حيث أفاد أن اعتبار الجزائر كإحدى الدول السبع التي حققت تقدما ملحوظا، جاء بعدها إصلاحات نوعية لتسهيل استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الكهرباء، وتمحور هذا المؤشر حول نوعية التزويد بالكهرباء والشفافية في التعريفات، وتثمين البنك العالمي لتمكن الجزائر من تخفيف تعقد قوانينها في مجال الأعمال، وكذا آجال الحصول على رخصة البناء، ورغم كل هذا التقدم الملحوظ، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر يبقي ناقصا ومحدودا بسبب عدم حدوث أي تغيير جوهري في مسار الاستثمار، سواء تعلق الأمر بالإجراءات أو الوثائق أو المحيط العام الذي يتسم بالكثير من التعقيد وغياب رد الفعل أو الفساد والرشوة والبيروقراطية، إضافة إلى عدم تمكن الحكومة من

[29] لطفي علي، (2009)، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 73.

إطلاق مشروع انجاز حوالي 17 منطقة صناعية، ما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية إجراءات المصاحبة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية سابقا بخصوص تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار، واحتلت الجزائر المرتبة 77 سنة 2017، من حيث الآجال الضرورية للحصول على رخصة بناء، وأشار التقرير إلى أن التحسن شمل أيضا الجانب الجبائي، حيث سجل انخفاضا في الرسم على النشاط المهني من 2% إلى 1%، وتبسيط عملية المطابقة الجبائية من خلال تقليص عدد تصريحات المداخيل، كما أخذ البنك العالمي بعين الاعتبار التسهيلات الممنوحة في مجال إنشاء مؤسسات من خلال إلغاء الرأسمال الأدنى المطلوب لإنشاء مؤسسة متوسطة وصغيرة، ما جعل الجزائر تحتل المركز 142 سنة 2017[30].

1.3 وضعية الاستثمار السياحي ومناطق التوسع السياحي في الجزائر:

بلغ عدد المشاريع المنجزة سنة 2015 حوالي 58 مشروعا، بطاقة إيواء بلغت 2414 سريرًا، وارتفع عدد المشاريع المنجزة سنة 2017، إذ بلغت 107 مشاريع منجزة، بطاقة إيواء بلغت 16210 أسرة.

قامت السلطات المعنية بإعادة تحديد مفهوم مناطق ومواقع التوسع السياحي، وذلك حسب قانون 03-03، المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية كما يأتي:

– عرفت مناطق التوسع السياحي بأنها: كل منطقة أو امتداد من الاقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، ثقافية، بشرية وإبداعية مناسبة لسياحة مؤهلة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية.

(30) حمادي عمر، **البنك العالمي يصنف الجزائر في المرتبة 156 في مناخ الاستثمار**، جريدة الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني:
https://www.eldjazaironline.net/Accueil, consulté: 11/03/2021.

– عرفت الموقع السياحي بأنه: كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف بأهمية تاريخية أو فنية أو اسطورية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة والانسان .

وفي 2011 تم احصاء 205 توسعات سياحية بوعاء عقاري يقدر ب 53.199 هكتارا، بعد أن كانت في سنة 2009 تقدر بـ 174 منطقة، أي بزيادة 31 منطقة جديدة تم تصنيفها، إلا أن تصنيف هذه المناطق يتطلب حمايتها من البناءات الفوضوية والعناية بالبيئة والطبيعة والتراث، كما شرعت الوكالة الوطنية للتنمية السياحية في عملية تهيئة وتطهير شاملة لكل مناطق التوسع السياحي الموجودة في الولايات الساحلية.

2.3 الفرص والتهديدات المتاحة للاستثمار السياحي في الجزائر:

يوضح الجدول التالي نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للطاقات الاستثمارية في الجزائر:

الجدول 1: نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لطاقات الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
– استعداد التوازن الكلي. – تقييم إيجابي للاصلاحات من الوسط الاجنبي. – إرادة إصلاحية من طرف السلطات. – انخفاض تكلفة الطاقة، حجم	– تأخر في البنية التحتية وفي إتمام الاصلاحات. – تأخر كبير في الاصلاحات المالية والبنكية. – صعوبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

معتبر للسوق. – يد عاملة شابة وتتقن عدة لغات. – القرب الجغرافي من الأسواق: أوروبا، افريقيا. – تقدم في عمليات التكامل الاقتصادي الاقليمي (اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الاوروبي والعالمي). – تملك ثروات طبيعة وسياسات لتنميتها. – موارد بشرية هائلة ومرونة سوق العمل.	– قطاع غير رسمي هام، تأخر قضائي. – صعوبة الحصول على العقار الصناعي. – صورة غير واضحة عن الجزائر، وضعف الاتصال. – نقص المعلومات الكيفية حول الاستثمارات الأجنبية حسب قطاع النشاط وأصله. – نقص الخبرة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد القطاعات.
الفرص	**التهديدات**
– المحروقات والطاقة، الكترونيك. – توفر بنية تحتية للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال. – مناجم، صناعة غذائية. – الرخصة الثالثة للهاتف النقال. – السياحة، الصيد. – الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. – منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي.	– عدم التنظيم والبيروقراطية في الإدارة العمومية. – تأخر في إعادة تأهيل إطارات الإدارة العمومية. – انخفاض معدل دخول التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال مما يحد من تطور القطاع. – هجرة الأدمغة.

	– عدم التنسيق بين السياسات الوطنية. – تداخل مهام المؤسسات المكلفة بالاستثمار. – بعض الأسواق تعمل بدون منافسة.

Source: CNUCED, (2004), **Examen de la politique de l′ investissement en Algérie**, New York, Etat Unie, p.76.

خاتمة:

تخلص هذه الدراسة التي تناولت موضوعا بالغ الأهمية يتعلق بالتنمية المستدامة وتحديدا في الجزائر، المعتمدة على الاستثمار السياحي، فتمتد التنمية المستدامة إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إنها تنمية متوازنة مرنة، تتخذ من الإنسان أداة وهدفا، ومعيارها هو الرفاه الاجتماعي الذي يعبر عن مدى إشباع حاجات أفراد المجتمع الأساسية.

نستنتج أيضا أن الاستثمار السياحي في الجزائر لا يزال يحاول ركب قطار التطور الكبير الذي سبقه إليه الكثير من الدول التي جعلت منها قطاعا منتجا للثروة الوطنية ومحافظا على الجوانب البيئية.

بالنظر إلى الامكانيات المعتبرة التي تملكها الجزائر مقارنة مع المجهودات التي تبذل لترقية هذا القطاع، فإن هناك انحراف في توجيه هذه الموارد في اتجاهها الصحيح لتحقيق الأهداف المسطرة.

ولكي تتحقق هذه التنمية لا بد من توفر المناخ السياسي والاجتماعي الملائم، مناخ تسود فيه الحرية والمساواة، وتحترم فيه حقوق الإنسان وتصان كرامته، ويسود فيه التعاون والتكامل بين مكونات المجتمع من أفراد ومؤسسات، من خلال بحثنا في هذا الموضوع العميق أثر الاستثمار السياحي على التنمية المستدامة في الجزائر خلصنا إلى النتائج التالية:

- السياحة هي الغد المشرق للجزائر إذا كان هناك حرص عليها من طرف الجهات الوصية.
- تشجيع السياحة يكون عن طريق منح الامتيازات المختلفة للمستثمرين الذي يرغبون في دخول هذا الميدان.
- الاستثمار السياحي يشجع على انتعاش قطاعات أخرى ذات العلاقة.

– كان لبروز مفهوم التنمية المستدامة دور في التوفيق بين عدة آراء وتعاريف لها ومبنية على مراعاة هذا المفهوم في آن واحد دون التفريط في أي واحد منهما.

– تعتبر التنمية المستدامة قضية إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية، حيث يمثل الإنسان حجر الزاوية فيها، وتعمل أساسا على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة أو الكون متناسقة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة.

– إن التنمية المستدامة السياحية تفي العمل على تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير الأجيال المقبلة.

– يعتبر نموذج التنمية المستدامة السياحية أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية حيث يرتكز على جملة من المبادئ، الأهداف، والأبعاد المتداخلة والمتكاملة مع بعضها البعض، وهذا يعني أن التنمية المستدامة السياحية تضمن النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. ويعتبر الاستثمار السياحي من العوامل المهمة المساهمة في ذلك.

– هناك العلاقة الوثيقة بين السياحة والتنمية المستدامة، جعل للسياحة آثار إيجابية على التنمية المستدامة كمساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر وكونها مصدر رئيسي لايرادات النقد الأجنبي في البلد المضيف وغيرها، ولكن قد يكون لها أيضا آثار سلبية، لاسيما على البيئة.

– على السلطات الجزائرية في مخططاتها للتنمية السياحية المستدامة الاهتمام أكثر بالتوظيف في القطاع السياحي.

– تحفيز الاستثمار السياحي من خلال تحديد حوافز ضريبية خاصة به تدرج ضمن قانون الاستثمار الجزائري.

– الترويج للفرص الاستثمارية السياحية من خلال تبني مدخل السياحة الإلكترونية.

المراجع:

1/ رعد مجيد العاني، (2008)، **الاستثمار والتسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2/ مثني طه الدباغ واسماعيل محمد علي، (2000)، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

3/ محمد الطاهر قادري، (2013)، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

4/ موفق عدنان وعبد الجبار الحميري، (2008)، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5/ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، (2007)، **التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للتوزيع والنشر، عمان، الأردن

6/ رعد حسن الصرن، (2001)، **نظم الادارة البيئية والايزو 14000**، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع ، سوريا.

7/ عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني وكباشي حسين قسيمة، (2008)، **الاستثمار السياحي في محافظة العلا**، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، المملكة العربية السعودية.

8/ لطفي علي، (2009)، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

9/ صليحة عشي، (2011)، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

10/ عبد الله عياشي، (2016)، **إستراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة - حضيرة الطاسيلي بولاية إليزي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

11/ ملال ربيعة، (2016)، **النمذجة الإحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

12/ عبد القادر دحمان، (2014)، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر، الجزائر.

13/ هلا محمد خير جبر بركات، (2017)، **أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة: حالة المنظمات الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

14/ هشام سالم الربيعي، (2004)، **أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الاسكو**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

15/ الطاهر خامرة، (2007)، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

16/ ريدة ديب وسليمان مهنا، (2009)، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، سوريا.

17/ عبد الرازق مولاي لخضر، خالد بورحلي، (2016)، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع4.

18/ يحياوي إلهام وبوحديد ليلي، (2017)، **آليات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، الملتقي الدولي حول **آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة**، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، يومي 6 و7 ديسمبر.

19/ التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2003)، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2003.

20/ تقرير الاستثمار العالمي، (2006)، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، الاونكتاد، واشنطن.

21/ عبد السلام، (2006)، **أبعاد التنمية المستدامة**،

http://www.acewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305.

22/ ياسر عوض عبد الرسول، **معوقات التنمية المستدامة في مصر وآثارها الاقتصادية**،

law.tanta.edu.eg/files/

23/ حمادي عمر، **البنك العالمي يصنف الجزائر في المرتبة 156 في مناخ الاستثمار**، جريدة الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني:

https://www.eldjazaironline.net/Accueil.

24/ Lucian Cernat et Julien Gourdon, (2007), **La notion de tourisme durable est elle durable?**, Conférences des Nations Unies sur le commerce et développement, Nat,ions Unies, New York et Genève.

25/ Suchi Dubey, (2014), **Gérer le tourisme en tant que source de revenus et directs étrangers afflux d'investissements dans un pays en développement: L'expérience Jordanienne**, International Journal de Recherche Universitaire en Economie and Management Sciences, vol. 3, n ° 3.

26/ CNUCED, (2004), **Examen de la politique de l′ investissement en Algérie**, New York, Etat Unie.